أخبار الخليج

العدد (17776) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 13 جمادى الآخرة 1448هـ - 23 نوفمبر 2026م

مستوطنون إسرائيليون يضرمون النار في ممتلكات لفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة

رام الله - (أ ف ب): أضرم مستوطنون إسرائيليون ليل السبت الأحد النار في ممتلكات لفلسطينيين في أربع قرى في الضفة الغربية المحتلة، وفقا لمصادر فلسطينية والسلطات الإسرائيلية. وقال الجيش الإسرائيلي الأحد إن قوات من الجيش والشرطة أرسلت إلى قرى دير السودان ودير أبو مشعل وكفر مالك قرب رام الله في وسط الضفة الغربية، والتوانى في مسافر يطا (جنوب) «عقب بلاغات وصور تُظهر مركبات محترقة وشعارات مكتوبة على الجدران»، مؤكدا أنه «يدين بشدة» هذه الأفعال.

وأعلنت الشرطة الإسرائيلية أمس الأحد فتح تحقيق، موضحة أن المحققين «يستعدون للتوجّه إلى المكان» من أجل «جمع عناصر وأدلة، إضافة إلى إفادات الشهود». وأظهرت صور وفيديوهات نشرها نشطاء محليون مركبات تشتعل فيها النيران، وشعارات باللغة العبرية خُطت على الجدران من بينها «بالدم والنار سقطت يهوذا، وبالدم والنار ستنهض يهوذا» في إشارة إلى مملكة يهوذا القديمة. وأكد صحفي من وكالة فرانس برس رصد عدد من المركبات المحترقة في قريتي كفر مالك ودير أبو مشعل.



○ فلسطيني يعاين المركبات التي أحرقها المستعمرون في قرية كفر مالك. (أ ف ب)

وقال الناشط المحلي جهاد القاق من قرية كفر مالك لفرانس برس إن «مستوطنين هاجموا أطراف القرية قرابة الساعة الثانية فجرا وأضرموا النار في نحو ثماني مركبات وخطوا شعارات عنصرية على جدران المنازل». وأضاف «الهجوم استمر بضع دقائق، وعندما خرج أهالي القرية لإخماد النيران شاهدوا مستوطنين وهم يفرون من المكان»، مؤكدا عدم تسجيل إصابات بالأرواح. وفي قرية دير السودان جرى «إضرام النار في مركبتين وكتابة شعارات وعبارات عنصرية تتضمن تهديدات بالانتقام على جدران الممتلكات» وفق ما جاء في بيان للمجلس القروي للقرية الذي اتهم «مجموعة من المستوطنين» بارتكاب ذلك قرابة الساعة الحادية عشرة ليلا.

وفي قرية التواني في مسافر يطا في جنوب الخليل، هاجم مستوطنون إسرائيليون منزل فلسطيني وأحرقوا مركبته وكتبوا شعارات بالعبرية على جدرانه، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وندد رئيس الوزراء المكلف ورئيس حزب «يشار» غادي آيزنكوت على منصة إكس بما وصفه بأنه «إرهاب يهودي»، مشيرا إلى أنه «يُزعزع الاستقرار الإقليمي، ويُعرّض الأرواح للخطر، ويوجّه ضربة خطيرة إلى الأمن القومي لدولة إسرائيل». وتأتي هذه الهجمات بعد أيام قليلة من إعلان المملكة المتحدة، ثم أستراليا، فرض عقوبات تستهدف ثماني شركات إسرائيلية متورطة في الاستيطان في الضفة الغربية.

وتشهد الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، تصاعدا في أعمال العنف منذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، في ظل ازدياد هجمات المستوطنين على الفلسطينيين. وباستثناء القدس الشرقية، يعيش نحو ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية، إضافة الى أكثر من 500 ألف إسرائيلي يقيمون في مستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقُتل ما لا يقل عن 1119 فلسطينيا، بينهم عدد من المقاتلين، برصاص جنود أو مستوطنين إسرائيليين منذ اندلاع حرب غزة، وفق حصيلة لوكالة فرانس برس تستند إلى بيانات السلطة الفلسطينية. في المقابل، تظهر بيانات رسمية إسرائيلية مقتل ما لا يقل عن 51 إسرائيليا بين مدنيين وعسكريين، في هجمات نفذها فلسطينيون أو خلال عمليات عسكرية إسرائيلية.

التحالف يعلن مواصلة التصدي لاعتداءات الحوثي الإرهابية تجاه السعودية

الرياض - (د ب أ): واصلت الدفاعات الجوية السعودية أمس التصدي لهجمات «مليشيا الحوثي الإرهابية» باتجاه منطقة الرياض.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) عن المُتحدث الرَّسمي باسم قوات التحالف «تحالف دعم الشرعية في اليمن» اللواء الركن تركي المالكي قوله إنه «تم اعتراض وتدمير طائرة مسيرة أطلقتها المليشيا الحوثية الإرهابية باتجاه منطقة الرياض».

كما اعترضت ودمرت قوات التحالف مسيرة حوثية باتجاه المنطقة الجنوبية.

وكان المتحدث أعلن في وقت مبكر أمس أن «الدفاع الجوي اعترض ودمر صاروخًا باليستيا أطلقته المليشيا الحوثية الإرهابية باتجاه المنطقة الغربية».



○ المتفجرات المضبوطة.

الجيش اللبناني يعلن توقيف ثلاثة أشخاص على خلفية تهريب 264 كيلوجراما من المتفجرات

بيروت - (أ ف ب): أعلن الجيش اللبناني أمس الأحد توقيف ثلاثة أشخاص على خلفية تهريب أكثر من 260 كيلوجراما من المواد المتفجرة من سوريا ضبطت في شرق لبنان، وذلك بعد أكثر من شهر على ضبطه شحنة متفجرات تابعة للحزب. وذكر الجيش في بيان أنه «نتيجة عمليات الرصد والمراقبة للحدود الشمالية والشرقية» ضبط في عملية جرت السبت في شرق لبنان «حوالي 264 كلج من المواد المتفجرة (حوالي 203 كلج من مادة 4 و61 كلج من مادة RDX) المهرَّبة من الداخل السوري».

وقال إنه أوقف ثلاثة أشخاص «مشتبه بتورطهم في تهريبها»، مضيفا أن القضاء باشر التحقيق مع الموقوفين. وأفاد مصدر أمني لبناني لوكالة فرانس برس بأن شحنة المتفجرات هربت إلى لبنان من سوريا عبر «مناطق وعرة ونقطة غير شرعية». وقال إن «الأشخاص الثلاثة الذين أوقفوا هم مهربون مدنيون وغير حزبيين»، مضيفا أن التحقيقات ستظهر من هي «الجهة التي استقدمت لها هذه المتفجرات». يأتي ذلك وسط ضغوط متزايدة على حزب الله المدعوم من طهران لتسليم سلاحه، بعدما أضعفته حربان متلاحقتان مع إسرائيل منذ العام 2023. وأقرّت الحكومة اللبنانية بعد الحرب التي انتهت بوقف لإطلاق النار في نوفمبر 2024، واحتلت إسرائيل خلالها مساحات من جنوب لبنان، خطة لنزع سلاح الحزب. وسبق أن ضبطت الأجهزة الأمنية اللبنانية في أكتوبر شاحنة محملة بمواد متفجرة أثناء نقلها من شرق لبنان نحو بيروت، وأوقفت شخصين كانا بداخلها. وأقر الحزب بأن الشاحنة تعود له، وكانت تنقل «قدرات تستخدمها المقاومة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي».

كما أعلن الجيش اللبناني في نوفمبر دهم مستودع في ضاحية بيروت الجنوبية، معقل الحزب، ومصادرة كمية من الأسلحة وتوقيف شخص، بدون أن يذكر لأي جهة يتبع المستودع. وفي 18 نوفمبر، ادعى القضاء اللبناني على خمسة أشخاص ينتمون إلى حزب الله بتهمة «تأليف مجموعة مسلحة» بعد توقيفهم في منطقة بعيدة عن المعاقل التقليدية للحزب وفق ما أفاد مصدر قضائي. وقال مسؤول العلاقات الاعلامية في حزب الله يوسف الزين الأسبوع الماضي لصحافيين بينهم مراسلة فرانس برس، إن «واحدا من الموقوفين الخمسة في صفوف حزب الله، ولم يكن في مهمة حزبية عند توقيفهم». وانتقد النائب عن الحزب حسين الحاج حسن في تصريح نشره إعلام حزب الله الجمعة توقيف الرجال الخمسة «بشكل تعسفي، ومن دون أي مسوغ قانوني، رغم أنهم لم يكونوا في أي وضع مشبوه، ولم يكن في حوزتهم أي سلاح أو مواد غير قانونية». واعتبر أن «هذا الادعاء المرفوض والمدان» يشكّل «مسارا خطيرا يضع السلطة وبعض الأجهزة الأمنية والقضائية أمام المساءلة حول خلفيات هذه الممارسات وأهدافها، ومدى خضوعها للضغوط والتدخلات الخارجية». وأجرت الحكومتان اللبنانية والإسرائيلية في الأشهر الماضية مفاوضات مباشرة برعاية أمريكية، نتج عنها اتفاق إطار في يونيو نصّ خصوصا على نزع سلاح الحزب وانسحاب إسرائيل تدريجيا من مناطق تحتلها في جنوب لبنان، وانتشار الجيش اللبناني بدءا من مناطق «تجريبية». ويرفض الحزب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ونتائجها، كما نزع سلاحه.

ارتفاع مقلق في أعداد حالات الإصابة بالتهاب السحايا في قطاع غزة

غزة - (د ب أ): أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة أمس تسجيل ارتفاع ملحوظ ومقلق وغير معتاد في موسميته في أعداد حالات الإصابة بالتهاب السحايا، ولا سيما التهاب السحايا الفيروسي.

وقالت الوزارة، في بيان نشرته على صفحتها بموقع فيسبوك أمس: «تشهد المنظومة الصحية في قطاع غزة تحديات وبائية جسيمة، في ظل تسجيل ارتفاع ملحوظ ومقلق وغير معتاد في موسميته في أعداد حالات الإصابة بالتهاب السحايا، ولا سيما التهاب السحايا الفيروسي. ويرتبط هذا الارتفاع ارتباطاً وثيقاً بالتدهور البيئي المستمر وتضرر البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك شبكات الصرف الصحي ومنظومة الإصحاح البيئي».

وأضاف: «أدى تضرر شبكات الصرف الصحي وتعطل منظومة المعالجة، إلى جانب حتمية اختلاط مصادر مياه الشرب بالمياه العادمة مع هطول الأمطار وتوقعات استمرارها، إلى دفع المنحنى الوبائي نحو التصاعد في عدد من مناطق القطاع».

وأضافت أنه «في حال عدم اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة، يُتوقع استمرار زيادة الإصابات، مما يشكل خطراً صحياً متنامياً يتركز أثره بشكل خاص على الأطفال والفئات الأكثر هشاشة».

وحذرت من تفاقم هذه الأزمة الصحية والبيئية، داعية المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والإنسانية إلى تحرك عاجل ومنسق.

وحملت الوزارة «سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية المباشرة عن الأضرار التي لحقت ببنية المياه والصرف الصحي وعن القيود المفروضة على إدخال مواد الصيانة والتعقيم والوقود، وهي عوامل تهيئ ظروفاً بيئية مواتية لانتقال مسببات الأمراض وتفاقم حالات التهاب السحايا المرتبطة بتلوث المياه».

وأكدت ضرورة إصلاح البنية التحتية وتأمين الإمدادات، داعية المجتمع الدولي والهيئات الأممية إلى الضغط الفوري لتسهيل إدخال المواد والمعدات والمستلزمات الفنية اللازمة لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي، وتوفير مواد معالجة وتعقيم المياه لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة ومنع خروج الوضع الصحي عن السيطرة.

وطالبت الوزارة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف والشركاء الصحيين بتعزيز الاستجابة السريعة لحالة الإنذار الوبائي، عبر توفير المستلزمات المخبرية والتشخيصية الدقيقة والأدوية والعلاجات اللازمة لدعم الطواقم الطبية في تشخيص الحالات وإدارتها سريرياً.

وأكدت على ضرورة تأمين إمدادات الوقود اللازمة لرفع الطاقة التشغيلية لمحطات تحلية المياه وضخ ومعالجة المياه العادمة، للحد من تجمعها أو فيضانها في مراكز الإيواء والتجمعات السكانية.

وأشارت إلى ضرورة تعزيز الصحة العامة والوقاية المجتمعية من خلال زيادة كميات مواد التطهير والتعقيم المخصصة لمعالجة مصادر المياه وشبكات التوزيع، وتوفير مستلزمات النظافة الشخصية والتنظيف للأسر النازحة في مراكز الإيواء والمخيمات للحد من انتقال العدوى.

وأكدت أن احتواء خطر تفشي الأوبئة واتساع نطاقها في قطاع غزة، وحماية الأطفال الرضع والفئات الأكثر عرضة للمضاعفات، يتطلبان تدخلاً دولياً عملياً وفورياً يترجم إلى إجراءات ميدانية وإمدادات مستدامة قبل تفاقم الوضع الصحي بشكل يصعب احتواؤه.



○ أطفال مصابون بالتهاب السحايا في مستشفى ناصر غزة الذي تعرض لاستهدافات متكررة من قبل الاحتلال.

انهيار محادثات كوب31 بعد رفض الاتحاد الأوروبي ودول أخرى مسودة البيان الختامي

أنطاليا - (أ ف ب): فشل العالم أمس في «كوب31»، أطول مؤتمر للأمم المتحدة حول المناخ في التاريخ، في التوافق على مسودة اتفاق، بعدما رفض الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الموافقة على النص الذي لم يتضمن أي ذكر صريح لمصادر الطاقة الأحفورية.

وأقر رئيس مؤتمر كوب 31 وزير البيئة التركي مراد قوروم بفشله في حمل المشاركين على اعتماد الإعلان السياسي الذي أعده مع الرئاسة الأسترالية والذي كان يفترض أن يشكل النتيجة الرئيسية للمؤتمر.

وقال قوروم خلال الجلسة: «يبدو أن بعض الأطراف تعارض هذا النص»، مشيرا إلى أنه في غياب الإجماع «لم يتم اعتماد القرارات».

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن «خيبة أمله الكبيرة» معلنا في بيان «أشاطر إحباط جميع الذين كانوا يأملون أن تكون الحكومات على مستوى ما تتطلبه الأزمة المناخية».

كذلك أبدى وزير البيئة الأسترالي كريس باون «خيبة أمله الكبيرة» وقال للصحفيين: «لم نتمكن للأسف من التوصل إلى اتفاق».

وكان وزير المناخ الإيرلندي دارا أوبراين الذي تتولى بلاده حاليا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، أكد خلال الجلسة العامة «لن نؤيد قرارا ... لا يذكر حتى الوقود الأحفوري الذي يُعدّ المحرك الرئيسي للتغير المناخي».

كذلك أعلنت ممثلة بنما أن بلادها تعارض رسميا النص، تلتها إلى ذلك جزر مارشال وفانواتو وبيليز.

وكانت تركيا وأستراليا اللتان تتقاسمان رئاسة المؤتمر بصورة غير مسبوقة، نشرتا أمس مسودة قرار ختامي جديدة لا تذكر صراحة الوقود الأحفوري، لكنها تبقي الدعوة إلى رفع حصة الكهرباء من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم.

وفي اللحظة الأخيرة قبل انعقاد الجلسة العامة، صدرت نسخة جديدة أجريت عليها تعديلات تجميلية.

وبعد تمديد المداولات، بات «كوب 31» الذي عقد في مدينة أنطاليا الساحلية بجنوب تركيا، أطول مؤتمرات الأمم المتحدة المناخية في التاريخ، بعدما حطم الرقم القياسي السابق المسجل خلال مؤتمر «كوب 25» في مدريد عام 2019.

ويتم اعتماد القرارات بإجماع الدول المئتين تقريبا في المؤتمر، بحيث تحول معارضة أي دولة دون صدور القرار.

وكانت وزيرة التحوّل البيئي الفرنسية مونيك باربو اعتبرت أن النص المطروح «يعيدنا إلى الوراء»، فيما نبه نظيرها الألماني كارستن شنايدر إلى أن مسودة الاتفاق «غير مقبولة».

ولم يكن النص يتضمن أي دعوة صريحة للابتعاد عن الفحم والنفط والغاز، وهي مصادر طاقة أحفورية يعتبر استخدامها المسبب الرئيسي للتغير المناخي، بل يكتفي بالتلميح إلى نتيجة مؤتمر كوب 28 عام 2023 في دبي الذي دعا لأول مرة دول العالم إلى الانتقال في مجال الطاقة بعيدا عن الوقود الأحفوري.

وطالبت دول من المحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينية باستمرار في الأيام الأخيرة بتضمين القرار الختامي إشارة صريحة إلى الطاقات الأحفورية، غير أن الدول المنتجة للنفط والبلدان التي يعتمد اقتصادها على الوقود الأحفوري، وفي طليعتها السعودية عارضت ذلك.

وقال المندوب السعودي محمد أيوب إن «التغير المناخي يتطلب وضع كل الحلول على الطاولة». في المقابل، نصت مسودة القرار على هدف تدعو إليه تركيا، يقضي بزيادة «حصة الكهرباء من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي إلى 35% على مستوى العالم بحلول عام 2035»، إلى جانب جهود لتوسيع نطاق استخدام «الطاقة النظيفة».



○ وزير البيئة التركي ورئيس كوب31 مراد كوروم يلقي كلمة في الجلسة الختامية للمؤتمر. (رويترز)